وكذلك الحكم يستدعي اتصاف ذلك المعدوم حال عدمه بصحة العود اذ لو لم يتصف بصحة العود لما امكن عوده فلا يصح ذلك
الحكم عليه واتصافه بصحة العود يقتضي امتيازه والا لم يكن ذلك الاتصاف اولى به من غيره والجواب على اصل المعتزلة
وهو كون المعدوم شيئا حال العدم اي امرا ثابتا متميزا ظاهر لان بطلان التالي ممنوع ح وما ذكروه في بيانه مردود
والجواب على اصلنا بمنع الشرطية لانا نمنع استدعاءه اي استدعاء ذلك الحكم وصحته التميز في الخارج فان صحة العود
صفة اعتبارية في امكان الوجود بعد زواله فلا يكون الاتصاف بها مقتضيا للامتياز الخارجي بل التميز في الخارج انما
يحصل حال الاعادة اعني زمان الوجود الثاني وهو قبله اي التميز الحاصل للمعدوم حال عدمه واتصافه بصحة العود
امر وهمي لا حقيقة له بحسب الخارج كالتميز الحاصل في الممكنات التي لم توجد بعد فان قيل نحن ندعي لزوم هذا
التميز قلنا فبطلانه ممنوع ح لان مثل هذا التميز حاصل للمعدومات الصرفة كالممتنعات المقصد الثاني في
حشر الاجساد اجمع اهل الملل والشرائع عن آخرهم على جوازه ووقوعه وانكرهما الفلاسفة اما الجواز فلان جمع الاجزاء
على ما كانت عليه واعادة التاليف المخصوص فيها امر ممكن لذاته كما مر وذلك لان الاجزاء المتفرقة المختلطة
بغيرها قابلة للجمع بلا ريبة وان فرضت انها عدمت جاز اعادتها لما عرفت من جواز اعادة المعدوم والله سبحانه
وتعالى عالم بتلك الاجزاء وانها لاي بدن من الابدان قادر على جمعها وتاليفها لما بينا من عموم علمه بجميع المعلومات
وقدرته بجميع الممكنات وصحة القبول من القابل والفعل من الفاعل توجب الصحة اي صحة الوقوع وجوازه قطعا
وذلك هو المطلوب واما الوقوع فلان الصادق الذي علم صدقه بادلة قاطعة اخبر عنه في مواضع لا تحصى بعبارات لا تقبل
التاويل حتى صار معلوما بالضرورة كونه من الدين القويم والصراط المستقيم فمن اراد تاويلها بالامور الراجعة الى
النفوس الناطقة فقد كابر ما هو من ضروريات ذلك الدين وكذب ما اخبر به الصادق فهو حق احتج المنكر بوجهين الاول بالكارم
لو اكل انسان انسانا بحيث صار الماكول اي بعضه جزءا منه اي من الآكل فلو اعاد الله تعالى ذينك الانسانين بعينهما فتلك
الاجزاء التي كانت للماكول ثم صارت للآكل اما ان يعاد فيهما اي في كل واحد منهما وهو محال لاستحالة ان يكون جزء واحد بعينه في آن لخ
واحد في شخصين متباينين او يعاد في احدهما وحده فلا يكون الآخر معادا بعينه والمقدر خلافه فثبت انه لا يمكن اعادة جميع
الابدان باعيانها كما زعمتم والجواب ان المعاد هو الاجزاء الاصلية وهي الباقية من اول العمر الى آخره لا جميع الاجزاء
على الاطلاق وهذه اي الاجزاء الاصلية التي كانت للانسان الماكول في الآكل فضل فانا نعلم ان الانسان باق من اول
واجزاء الغذاء تتوارد عليه وتزول عنه واذا كانت فضلا فيه لم يجب اعادتها في الآكل بل في الماكول الثاني لو حشر
فاما لا لغرض وهو عبث لا يتصور في افعاله تعالى واما لغرض اما عائد الى الله تعالى وهو منزه عنه او الى العبد وهو اما الايلام
وهو منتف اجماعا من العقلاء وبديهة العقل ايضا وذلك لقبحه وعدم ملاءمته الحكمة الالهية والعناية الازلية
واما الالتذاذ وهو ايضا باطل لان اللذة الجسمانية لا حقيقة لها انما هو دفع الالم بالاستقراء وانه لو ترك على حاله ولم يعدم
لم يكن له الم فهذا الغرض حاصل بدون الاعادة فلا فائدة فيها واما الايلام اولا ليتوقع ذلك الالم ثانيا فيلتذ بعدمه فهو لا يصلح
غرضا اذ لا يصح له كان غرض حكيم ليدفع عنه فيلتذ به اي بعوده الى عدم المرض فالجواب نختار انه لا لغرض وحكاية
العبث والقبح العقلي قد مر جوابه ولئن سلم ان الغرض هو اما الايلام او الالتذاذ ولعل فيه غرضا آخر لا نعلمه سلمنا ان
الغرض منحصر فيهما لكن لا نسلم ان اللذة الجسمانية لا حقيقة لها وانها دفع الالم غايته ان في دفع الالم لذة واما انها ليست الا هو

اى دفع

اي دفع الالم فلا دليل عليه ولم لا يجوز ان يكون تلك اللذة امرا آخر يحصل معه اي مع دفع الالم تارة ودونه اخرى والدوران
وجودا وعدما في بعض الصور لا ينافي ما ذكرناه سلمنا ذلك في اللذات الدنيوية فلم قلتم ان اللذات الجسمانية الاخروية
كذلك اي دفع الالم ولم لا يجوز ان يكون اللذات الاخروية مشابهة للدنيوية صورة ومخالفة لها حقيقة فتكون حقيقة
مثل الدنيوية دفع الالم كما ادعيتم وحقيقة تلك الاخروية امرا آخر وجوديا ولا مجال للوجدان والاستقراء فيها اي في اللذات
الاخروية حتى يدرك بهما حقيقتها كما ادركت حقيقة الدنيوية بهما على زعمكم ترتيب مثل يعدم الله الاجزاء البدنية ثم
يعيدها او يفرقها ويعيد فيها التاليف الحق انه لم يثبت ذلك ولا جزم فيه نفيا ولا اثباتا لعدم الدليل على شيء من الطرفين
وما يحتج به على الاعدام من قوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه ضعيف في الدلالة عليه فان التفريق هلاك كالاعدام فان هلاك كل شيء
خروجه عن صفاته المطلوبة منه وزوال التاليف الذي به يصلح الاجزاء لافعالها ويتم منافعها والتفريق بالرفع عطفا على
زوال يجري مجرى التغيير وقوله كذلك خبر لهما اي زوال التاليف والتفريق خروج الشيء عن صفاته المطلوبة منه فيكون
هلاكا ومثله يسمى فناء عرفا فلا يتم الاستدلال بقوله تعالى كل من عليها فان على الاعدام ايضا واعلم ان الاقوال الممكنة في مسئلة المعاد
لا تزيد على خمسة الاول ثبوت المعاد الجسماني فقط وهو قول اكثر المتكلمين النافين للنفس الناطقة والثاني ثبوت المعاد الروحاني
فقط وهو قول الفلاسفة الالهيين الثالث ثبوتهما معا وهو قول كثير من المحققين كالحليمي والغزالي والراغب وابو زيد
الدبوسي ومعمر من قدماء المعتزلة وجمهور من متاخري الامامية وكثير من الصوفية فانهم قالوا الانسان بالحقيقة هو
النفس الناطقة وهي المكلف والمطيع والعاصي والمثاب والمعاقب والبدن يجري منها مجرى الآلة والنفس باقية بعد
فناء البدن فاذا اراد الله تعالى حشر الخلائق خلق لكل واحد من الارواح بدنا يتعلق به ويتصرف فيه كما كان في الدنيا والرابع
عدم ثبوت شيء منهما وهذا قول القدماء من الفلاسفة الطبيعيين والخامس التوقف في هذه الاقسام وهو المنقول
عن جالينوس فانه قال لم يتبين لي ان النفس هل هي المزاج فينعدم عند الموت فيستحيل اعادتها او هي جوهر باق
بعد فساد البنية فيمكن المعاد ح والمصنف تعرض اولا لمذهب القائلين بالمعاد الجسماني فقط ثم شرع في بيان مذهب القائلين
بالمعاد الروحاني فقط بقوله المقصد الثالث في حكاية مذهب الحكماء المنكرين لحشر الاجساد واثبات المعاد الروحاني
الذي هو عندهم عبارة عن مفارقة النفس عن بدنها واتصالها بالعالم العقلي الذي هو عالم المجردات وسعادتها
وشقاوتها هناك بفضائلها النفسانية ورذائلها قالوا النفس الناطقة لا تقبل الفناء اي العدم بعد وجودها وذلك
لانها بسيطة لما مر في مباحث النفس وهي موجودة بالفعل ولو قبلت الفناء لكان البسيط الذي هو النفس حال
كونها موجودة فعل بالنسبة الى وجودها وقوة اي قابلية بالنسبة الى فنائها وفسادها وانه محال لان حصول الامرين
متنافيين لا يكون الا في محلين متغايرين وهو ينافي البساطة وتلخيصه ان الموجود بالفعل لا يكون هو بعينه
متصفا بقابلية فنائه وفساده لان القابل يجب بقاؤه مع حصول المقبول ولا بقاء لذلك الموجود مع
الفناء والفساد فبين وجود شيء بالفعل وقابلية فنائه منافاة فلا يجتمعان في بسيط فلو اجتمعا في النفس
الناطقة لكانت مركبة من جزئين يكون احدهما قابلا لفسادها بمنزلة المادة في الاجسام فان قيل هي قبل حدوثها
معدومة بالفعل وقابلة للوجود ولا يمكن اجتماعهما بمثل ما ذكرتم ولم يلزم من ذلك اثبات تركبها قلنا لان المتصف
بقابلية وجودها هو المادة البدنية الحاصلة عند حدوثها فلا حاجة الى اثبات مادة لجوهر النفس بخلاف ما نحن فيه